اقتصاد

فوق الطاولة

«يوم جلل»

علي محمود هاشم

على أهميته، لم يخل مشروع الدعم التمويني عبر البطاقة الذكية من تضعضع بائن في تحليل نظام العمل وتهلهل واضح في الرؤية العامة لدورها في ضبط الثغرات التي تكتنف هيكلية الدعم الاجتماعي.

متوالية «التصريحات» التي تناولت كميات السلة «الفقيرة» وآليات توزيعها وآفاقها، وما لحق بها من «تصحيحات» فذة لما اكتنف نظام عملها من أخطاء تظللت بمزاعم «التجريب»، أظهرت مشروع المقنن التمويني، وهو الغارق في القدم ضمن السياسات الحكومية، وكأنه ضحية لفكرة أومضت ذات مساء، فتم تطبيقها صباحاً!

على صعيد الشكل، يتمظهر ذلك «التسرع» من خلال مسحة «المزاج الرايق» الطاغي على مواد السلة «المدروسة» سكراً وشاياً، قياساً بالأرز! وتأكيداً لما يمكن استلماحه من «شلف» في هذا الجانب، فقد تم بناء السلة بعيداً عن مؤشرات بيانات الإعالة أو تعويضات المواليد وحتى وسطي أفراد العائلة السورية، ليس ذلك فحسب، بل بما يخالف قواعد «الجمع البسيط في الثاني الابتدائي» أيضاً.

على هذا المنوال من الاستهتار الكمي، سيكتفي أربعة من خمسة في كل عائلة، بشرب الشاي وهم يتفرجون طوال الشهر على ثلاثة منهم وهم يأكلون كيلوغرامات الأرز الثلاثة! فيما أحد ذينك الإثنين، وعلى أمل أن محصناً ضد مرض «البلاغرا» ومصاباً بداء السكري، سيكتفي بالاستمتاع –مراراً وتكراراً– بكأس الشاي مراً!

في الشكل أيضاً، ووفق الإعلانات الاستدراكية لما سيضاف إلى «السلة الفقيرة»، يكرر «سمك السردين» الأحاسيس بـ«الشلف» تبعاً لقدرته على القفز إليها في الوقت الذي كان لقطاع الدواجن «أو حتى المسامك الصناعية أو الصناعات الغذائية لبدائل المستوردات» أن يحل مكانه بشكل مريح وفق تناسبية مجدية قد تسهم دراستها بشكل موضوعي، في اصطياد عصفورين أو أكثر بـ«سلة» واحدة، عبر إضفاء مزيد من التكاملية على خطط الدعم الحكومي لتقليص التحديات التي تواجه أرصدتها.

تبعاً لتكريسها «الضروري والمطرد» في ميدان الدعم، وتمددها المتوقع إلى قطاعات أخرى قريباً، وزيادة عن التمكين الفني الذي تتطلبه «البطاقة الذكية» بما في ذلك بناء واجهات التخاطب الآمنة مع قواعد البيانات المدنية، يجدر بالحكومة أن تجد لها فريقاً «كريماً» لتوصيف مكونات السلة، ومتمرساً في توليف ترابطها مع الإستراتيجيات الاقتصادية الأخرى، على أن تتيقن أولاً من أن كرمها هنا ليس بلا عائدية، فإلى جانب الوفر الضخم الذي سيتم تحقيقه عبر ضبط الهدر والتهريب الداخلي والخارجي للسلع المدعومة، فإن السلة «الكريمة» ستحررها جزئياً الركض المزمن وراء تدبير السياسات النقدية المناسبة كلما تفاقمت المنعكسات للحرب الاقتصادية، كما ستسهم –بطريقة معاكسة– في خلق استقرار الحد الأدنى في عرض وطلب السلع الأساسية ما يجعل من حركية الأسعار أكثر تثاقلاً في طورها الصاعد، وأخف انزلاقاً في النازل، لتتحول محصلة هذه المنعكسات مجتمعة، تبريداً للتقلبات التضخمية ضمن الحدود المتاحة.

رغم ما سلف، وبغض النظر عن عشرات الانتقادات الأخرى التي يمكن توجيهها إلى آليات توريد وتوصيل المقنن التمويني عبر البطاقة الذكية، إلا أنه لا يجدر التقليل من شأن أول أمس كيوم جلل في حياة الفساد الحكومي ومنعطف حاسم في مسيرة مكافحته، إذ من كان يتوقع أن يتمكن وزير التجارة الداخلية من الوقوف يوماً أمام «الميكروفون الحكومي»، معلناً بياناته اللحظية الدقيقة عن عدد «ليرات» الدعم التمويني التي تم تمريرها بشكل مؤكد من جيب الدولة إلى جيوب المستفيدين، مباشرة من دون فساد؟

وزير النقل يلتقي نظيره الأردني قريباً لبحث تسهيلات العبور والرسوم

حمود للمصدّرين: لسنا متمسكين برسوم الـ١٠ بالمئة وسنطالب بامتيازات للشاحنات السورية كما الأردنية

علي نزار الآغا

يتحضر وزير النقل علي حمود للقاء نظيره الأردني قريباً، من أجل بحث العديد من القضايا المتعلقة بحركة النقل المتبادلة عبر منفذ نصيب الحدودي، وتسهيل عبور الشاحنات السورية إلى الأردن، وعبره، لدعم عملية التصدير، والحصول على امتيازات عديدة في هذا الجانب، والتي يتمتع بها الجانب الأردني في حركة النقل إلى سورية، وعبرها.

ولفت الوزير حمود إلى تخفيض رسوم العبور على الشاحنات من ١٧ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، بطلب من رئاسة مجلس الوزراء في سورية، لتسهيل حركة التصدير، كبادرة حسن نيّة مضيفاً: «حتى نسبة الـ١٠ بالمئة المتبقية لسنا متمسكين بها إن لزم الأمر من أجل دعم حركة التصدير إلى الأردن، وعبره، وهذا ما سوف نناقشه خلال الاجتماع المرتقب مع وزير النقل الأردني، وهناك تواصل مستمر في هذا المجال، والموضوع مدروس».

جاء ذلك خلال اجتماع الوزير حمود أمس مع أعضاء اللجنة المركزية للتصدير في اتحاد غرف التجارة السورية وعدد من المصدرين، وذلك بهدف وضع رؤى للتخطيط والعمل لتنشيط الصادرات السورية، وإيجاد الحلول اللازمة للعقبات التي تعترض العملية التصديرية.

ووصف رئيس اللجنة المركزية للتصدير عبد الرحيم رحال الاجتماع بأنه شفّاف وجريء، مبيناً لـ«الوطن» أن الحاضرين تحدثوا بصراحة بهدف الوصول إلى نتائج عملية لتذليل الصعوبات التي تعترض عملية التصدير في سورية، بما يخدم الاقتصاد الوطني، وخاصة في الظروف الحالية، ولا ننسى أن التصدير هو أحد المصادر الرئيسة للقطع الأجنبي.

ونوّه رحال بأن الوزير كان متعاوناً بشكل كبير، إذ وعد بالعمل لتحقيق كل المطالب التي تخدم الاقتصاد الوطني من خلال تقديم الدعم لعمليات الشحن والتصدير، متوقعاً حدوث انفراجات ملموسة في التصدير قريباً، مع دخول قرارات الحكومة الأخيرة حيز التنفيذ، وخاصة إلغاء مؤونة الاستيراد وإعفاء مستوردات المواد الأولية من الرسوم الإضافية غير الجمركية.

وكشف ممثل غرفة تجارة حلب في اتحاد غرف التجارة وعضو لجنة التصدير علي تركماني عن طلب باستئجار بواخر لشحن البضاعة السورية المصدرة إلى روسيا، بشكل أساسي، منوهاً لـ«الوطن» بأن البواخر المتوافرة حالياً ليست مبرّدة، وهذا ما يؤثر سلباً في بعض الأصناف المصدرة، وخاصة الخضر والفواكه.

وأكد وجود شركات تأجير يمكن التواصل معها واستئجار البواخر اللازمة، بشرط وجود خط تصدير بحري بين المرافئ السورية والمرافئ الروسية، مطالباً بأن يحصل المصدّر على دعم تصدير من هيئة دعم تنمية الإنتاج المحلي والصادرات، بحيث يكون دعماً نقدياً.

ولفت إلى أهمية تذليل جميع المعوقات التي تعترض عمليات التصدير عبر الطرق البرّية من خلال منفذ البوكمال مع العراق ونصيب مع الأردن، من خلال جميع الأطراف المعنية، لأن تلك المعوقات تؤثر سلباً في التصدير، من خلال زيادة الوقت اللازم للشحن ما يؤثر في جودة بعض المواد كالخضر والفواكه، كما يزيد من التكاليف، وهذا يؤثر أيضاً سلباً في القدرة التنافسية للمنتجات التصديرية لجهة الأسعار.

واشتكى عدد من المصدرين من ارتفاع تكاليف الشحن، والرسوم، ما دعا الوزير حمود للتركيز على تخفيض الرسوم المرفأية لصادرات بعض المواد كالزراعية بنسبة ٧٥ بالمئة، وهذا القرار معمول فيه منذ عامين، مؤكداً استعداد الوزارة لتوسيع مروحة المواد التي يشملها القرار بما فيها النسيج وغيرها، بما يهدف إلى تخفيض التكاليف على المصدّر.

وتحدث الوزير عن ضرورة التوجّه شرقاً في التصدير، بما ينسجم مع التوجه الحكومي، لافتاً إلى السعي لتوسيع شبكة السكك الحديدية لتصل المرافئ السورية بطهران.

وحسب إحصائيات وزارة النقل الأخيرة (حصلت «الوطن» على نسخة منها)، تجاوز عدد المركبات الداخلة والخارجة عبر منفذ نصيب الحدودي مع الأردن ٤٨٩ ألف مركبة، وذلك من تاريخ ٢٠١٨/١٠/١٥ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١.

وبلغ العدد خلال العام الماضي نحو ٣٧٧,٦ ألف مركبة، منها ١٨٠ ألف مركبة دخلت، و١٧٢ ألف خرجت، ويلاحظ أن النسبة الأكبر هي للسيارات السياحية العامة بنحو ٢٠٢,٨ ألف سيارة، نسبتها ٥٣,٧ بالمئة من إجمالي عدد المركبات، وأقلها لسيارات الشحن، بنحو ٣٠,٤ ألف سيارة، نسبتها ٨ بالمئة فقط الإجمالي، والبقية للسيارات الخاصة والباصات.

وفيما يخص منفذ البوكمال، فقد بلغ إجمالي عدد المركبات الداخلة والخارجة ٨٥١ مركبة، وذلك منذ افتتاح المنفذ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٨، وأغلبها للسيارات الشحن.

وكشفت الوزارة عن تسجيل زيادة ملحوظة في أعداد الشاحنات الداخلة والخارجة عبر المنفذ، وأعداد المركبات كلها بعد بداية العام الجاري ٢٠٢٠، إذ بلغت نسبة المركبات الداخلة والخارجة خلال عشرة الأيام الأخيرة نحو ٢٦ بالمئة من إجمال المركبات الداخلة والخارجة منذ افتتاح المنفذ.

رحال لـ«الوطن»:

متوقع انفراجات ملموسة في التصدير مع دخول قرارات الحكومة الأخيرة حيز التنفيذ

تركماني:

مطلوب استئجار سفن لنقل المنتجات التصديرية السورية ودعم نقدي من هيئة الصادرات

«النقل»:

نصف مليون مركبة مرت من نصيب و٨٥٠ من البوكمال منذ افتتاح المنفذين

كشتو: استيراد البطاطا مستبعد لأن الإنتاج المحلي كافٍ حالياً

علي محمود سليمان

استبعد رئيس اتحاد غرف الزراعة السورية محمد كشتو اللجوء إلى استيراد البطاطا خلال الشهر القادم أو الذي يليه كما جرت العادة سابقاً، في بعض السنوات، نظراً لأن الإنتاج في الموسم الحالي يتوقع أن يغطي حاجة الأسواق المحلية.

ولفت إلى أن ارتفاع أسعار البطاطا حالياً يعود لوصول المنتج إلى آخر فترة جني للمحصول في العروة الخريفية، وبعدها ندخل في فترة انتظار قرابة الشهرين لجني محصول العروة الربيعية.

وبين كشتو لـ«الوطن» أن عدد البيوت البلاستيكية في سورية وصل إلى ١٥٠ ألفاً، مخصصة لزراعة الخضر والفواكه في غير مواسمها، لتوفير هذه المنتجات بشكل دائم في الأسواق، مبيناً أنه لا يوجد إحصاء دقيق لعدد البيوت البلاستيكية التي تعرضت لأضرار في الموسم الشتوي الحالي.

ولفت إلى أن حجم الأضرار متفاوت، وهي نتيجة الظروف الجوية، ولكن على أرض الواقع، فإن خروج هذه البيوت البلاستيكية المتضررة من الخدمة لم يشكل أثراً كبيراً على الأسواق والأسعار نتيجة الانتشار الجغرافي الكبير للبيوت البلاستيكية وعددها الكبير.

وأشار كشتو إلى أن أسعار الخضر الشتوية في موسمها تعتبر مقبولة، أما ارتفاع أسعار الخضر التي تطرح في الأسواق وهي خارج موسمها الزراعي كالبندورة، فمرتبط بارتفاع تكاليف إنتاجها، وخاصة تكاليف التدفئة في البيوت البلاستيكة، مؤكداً عدم وجود نقص في إنتاج أي محصول زراعي، ولكن تكاليف الزراعة ارتفعت على الفلاحين من أجور الحراثة والعمال والنقل إلى أسعار البذار والمبيدات وتكاليف التدفئة وهو ما انعكس على الأسعار بشكل عام.

وبين كشتو أن الإجراءات القسرية أحادية الجانب الجائرة على الشعب السوري أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي في سورية، وتسببت بخسائر كبيرة للفلاحين نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وعدم توافر جميع مستلزمات ومعدات الإنتاج.

ونوّه كشتو بأن حجم تصدير الخضر والفواكه إلى العراق والأردن يعتبر جيداً نسبياً في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية والظروف المرتبطة بعمليات التصدير والطرق والمعابر.

خبير نفطي: ثغرات في آلية توزيع الغاز الجديدة وحالات تقتضي التدقيق

صلاحيات لخمسة مديرين في «محروقات» لتوزيع الغاز للحالات الخاصة مثل الأعزب والأرملة

توزيع المادة على جميع المواطنين مرهون بتوافرها

رامز محفوظ

علمت «الوطن» من مصادر في شركة «محروقات» بصدور قرار بإعطاء صلاحيات لخمسة مديرين في الشركة لتوزيع الغاز للحالات الخاصة الذين لا يمتلكون بطاقة ذكية، مثل الأعزب والأرملة.. وغيرها من الحالات.

بدوره، رأى خبير نفطي ومطلع على عمل «محروقات» أن طرح الآلية الجديدة لتوزيع الغاز في هذا التوقيت يعود لقلة المادة، مبيناً أن شركة محروقات لفتت إلى أنه بعد تطبيق الآلية الجديدة المقررة بداية الشهر الحالي، سيحصل المواطن على اسطوانة الغاز من آخر معتمد تعامل معه، وهذا الأمر عليه إشارات استفهام، لأن بعض المواطنين خلال الفترة الأخيرة حصلوا على اسطوانة الغاز من المؤسسة السورية للتجارة ومن وزارة النفط.

وأشار إلى أن الكمية التي توزع على المعتمدين من الممكن أن تكون غير كافية، وقليلة قياساً لعدد العائلات الموجودة في منطقة ما والتي ترغب بالحصول على المادة من قبل هذا المعتمد.

ولفت إلى أنه عند خروج سيارة الغاز من مستودع «محروقات» وتذهب إلى معتمد معين في منطقة ما، والذي لديه قوائم بعدد العائلات في محيطه، فإنه سيبدأ بالتوزيع حسب تسلسل الأقدمية، بمعنى في حال وصل للمعتمد ٢٠٠ اسطوانة ووزعها حسب الأقدمية فإن الذي رقمه على سبيل المثال ٣٠٠ سينتظر مدة غير معروفة لحين حصوله على اسطوانة الغاز، وبالتالي بسبب هذا الخلل المتوقع في التوزيع سيكون هناك عدم التزام بمدة التوزيع، منوهاً بأن الالتزام بتوزيع المادة على جميع المواطنين مرهون بتوفر مادة الغاز.

وأشار إلى أن إحدى السلبيات التي تنعكس على عدم توفر مادة الغاز في السوق إعطاء الاستثناءات لجهات حكومية بالحصول على الغاز خارج البطاقة الذكية، منها أسبوعية ومنها شهرية.

وبين أن هذه الكميات تذهب من حصة المواطنين حيث إن الآلاف من هذه الاسطوانات تذهب إلى السوق السوداء.

وكشف عن إعطاء شركة «محروقات» كميات كبيرة من اسطوانات الغاز لبعض الجهات العاملة في القطاع الصناعي والتي من الممكن أن تكون غير موجودة وبحاجة للتدقيق في مزاولة عملها، مشيراً إلى أنه قد يتم تفريغ هذه الكميات التي تعطى لبعض جهات القطاع الصناعي من اسطوانات صناعية إلى اسطوانات منزلية لبيعها في السوق السوداء، لافتاً إلى أن بعض المنشآت الصناعية بات بحاجة لتدقيق من قبل «محروقات» ومعرفة حاجتها الفعلية من الغاز حالياً.

وبين أن آلية التوزيع في المدن هي ذاتها في الأرياف، والتي من الممكن أن تكون أبسط وأكثر تنظيماً من المدينة، لأن عدد الأسر معروف، والمعتمد معروف هناك ويوزع لأهل القرية.

وبين أن جميع الثغرات المتوقعة بعد تطبيق آلية التوزيع الجديدة من الممكن أن تزول عند توفر مادة الغاز بالشكل الكافي، لافتاً إلى أن هذه الآلية لن تنجح في حال عدم توفر المادة بالشكل الأمثل، ولن تعطي النتائج المرجوة.

«التجاري» يمنح قروضاً شخصية بـ٧,٧ مليارات ليرة واستثمارية بـ١,٥ مليار

عبد الهادي شباط

منح المصرف التجاري السوري خمسة قروض استثمارية بقيمة ١,٥٦ مليار ليرة سورية خلال العام الماضي (٢٠١٩)، إضافة إلى تسهيلات مباشرة، بين جار مدين وحسم سندات بقيمة ٩ مليارات ليرة، فضلاً عن تسهيلات غير مباشرة (كفالات مصرفية) بنحو ٣ مليارات ليرة، وتم منح أكثر من ٣٠٥١ قرضاً شخصياً تجاوزت قيمها ٧,٧ مليارات ليرة، أي بإجمالي يقرب من ٢١,٣ مليار ليرة.

وبين مدير عام المصرف علي يوسف لـ«الوطن» أن المصرف ينتهج سياسة لتوسيع قاعدة المتعاملين لديه، بحيث تشمل أغلب شرائح المجتمع من صناعيين وحرفيين ومهن علمية وفئات الدخل المحدود، إضافة لتنويع المنتجات المصرفية وأخذ موقع مناسب في القطاع المصرفي، وإيجاد منتجات جديدة في السوق المصرفية، ومنح معدلات فائدة منخفضة مقارنة مع الممنوحة في بنية القطاع المصرفي العامل حالياً في السوق.

وتم إطلاق المهن العلمية في الربع الأخير من العام الماضي، ورغم ذلك تم منح ٢٦ فرضاً مع نهاية العام ٢٠١٩، وصلت قيمها إلى نحو ٦٠٠ مليون ليرة، بينما تم منح ٩٠ قرض سلع معمرة بقيمة ٢٩ مليون ليرة، مبيناً أن هذه القروض تسهم في خلق حالة من النشاط وتوفير فرص العمل ودعم سعر صرف الليرة وتوفير الكثير من المنتجات التي تحتاجها الأسواق المحلية عبر الصناعات الوطنية، وهو ما ينسجم مع التوجهات الحكومية بالتوافق مع معايير العمل لدى مصرف سورية المركزي.

وفي هذا الإطار، يعمل المصرف التجاري السوري لدعم مشروع الدفع الإلكتروني عبر تحديث التجاري السوري لبنيته التقنية المستخدمة حالياً بهدف تسهيل وتسريع منح القروض وفتح الحسابات المختلفة وتأمين مختلف التسهيلات الائتمانية، وذلك عبر تأمين منظومة مصرفية متكاملة تمثل حلاً شاملاً لمختلف تقنيات المصرف التي باتت عرضة لتطبيق العقوبات الاقتصادية، وتمت الموافقة على طلب المصرف لاستدراج عروض حول تطوير وتحديث النظام الإلكتروني في المصرف، لافتاً إلى أن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله والتي معظمها سببته الحرب على سورية عبر البحث عن البدائل وتعويض الكفاءات التي خسرها المصرف عبر التسرب في العمالة خلال السنوات السابقة ويعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره وتطوير مهارات العمل لديهم، وإضافة لتحديث برامج العمل والتوسع في أتمتة الأعمال المصرفية بما يسهم في تحديث العمل المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف، وفي هذا الإطار يتم العمل على تطوير برنامج خاص بمنتج مصرفي جديد يتم التحضير له في التجاري السوري عبر خبرات محلية لدى المصرف.